التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي
–عرض و تحليل لبعض التجارب الناجحة–

Islamic microfinance and its role in promoting financial inclusion
-some successful experiences Presentation and analysis of-

عائشة طبي*، مخبرالسياحة، الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)،
tobbi.aicha@univ-ghardaia.edu.dz
أحلام بوعبدلي، مخبرالسياحة، الإقليم و المؤسسات، جامعةغرداية (الجزائر)،
bouabdelli.ahlam @univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/07 تاريخ القبول: 2026/08/16 تاريخ النشر: 2026/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كآلية يتم من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي و تذليل تحدياته في الدول العربية و الإسلامية و ذلك من خلال فتح المجال لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأعوان الاقتصاديين في المجتمع الإسلامي الذين أبو التعامل بالربا المحرم ،و لبيان هذه الأهمية تم اعتماد منهج الدراسة التحليلية، أين تطرقنا لدراسة بعض التجارب الرائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل الإسلامي الأصغر يعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق الشمول المالي للعملاء الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك الربوية ، والفقراء الذين لم يتمكنوا من الوصول للخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية.

كلمات مفتاحية: تمويل أصغر إسلامي، شمول مالي، مؤسسات تمويل، بنوك إسلامية.
تصنيفات JEL : G21، G23، G29

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study examines the role of Islamic microfinance in expanding financial inclusion and addressing its challenges in Arab and Islamic countries by reaching individuals who abstain from interest-based finance and underserved poor populations. Using an analytical approach, the study reviews selected successful experiences in Islamic microfinance. The findings indicate that Islamic microfinance is an important mechanism for promoting financial inclusion among customers excluded from or unwilling to use conventional banking services.

Keywords: Islamic microfinance; financial inclusion; financial institutions; Islamic banks

Jel Classification Codes: G21، G23 ،G29

1. مقدمة :

تعول الكثير من الدول الإسلامية على التمويل الأصغر الإسلامي و تضعه نصب سياساتها و جدول أعمالها في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و الحد من مستويات جائحة الفقر التي تكتسح جل دول العالم الثالث خاصة ،كما تسعى كذلك لتبني سياسات تعزيز الشمول المالي بما له من أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي من خلال خفض معدلات البطالة و الفقر، و تحسين توزيع الثروة و رفع المستوى المعيشي و تحقيق الاستقرار المالي، و ذلك عن طريق تنفيد سياسات و استراتيجيات يتم من خلالها تعزيز و تسهيل وصول استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات و المنتجات المالية و المصرفية و الاهتمام بدعم المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر و إمكانية استفادتها من الخدمات المالية. ويقدم التمويل الأصغر الإسلامي باقة من التمويلات خاصة بالفقراء ومحدودي الدخل والمستبعدين من شريحة زبائن البنوك التقليدية بسبب تدني ظروفهم المالية والاقتصادية من جهة، واحجامهم عن صيغهم التقليدية لعدم توافقها مع الشريعة الإسلامية.

وعليه سنحاول من خلال هذه المداخلة دراسة **الإشكالية** التالية: ما مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول الإسلامية؟ وما هي أهم التجارب في هذا المجال؟

وللإجابة على الإشكالية نقترح **الفرضية** التالية:

- ✓ يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي وتشجيع الفقراء ومعدومي الدخل من خلال تشجيعهم على الاستثمار في الدول الإسلامية.

تم تقسيم الدراسة إلى **المحاور** التالية:

- ✓ الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي؛
- ✓ الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛
- ✓ دور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؛
- ✓ نماذج ناجحة في تطبيق التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع التمويل الأصغر الإسلامي والشمول المالي كدعامتين أساسيتين ترتكز عليهما أغلبية الدول من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف:

– عرض مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي أهميته، مبادئه ومنتجاته؛

– تحديد مفهوم الشمول المالي، أهميته، أهدافه ومؤشراته؛

– توضيح مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق الشمول المالي، من خلال عرض بعض التجارب في هذا المجال.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد منهج وصفي تحليلي بما يتناسب مع الدراسة وأهميتها ويخدم أهدافها؛

الدراسات السابقة:

تم التطرق قبل هذه الدراسة إلى جملة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

– دراسة إيناس لعوير وعقبة سحنون (2023) التمويل الأصغر الإسلامي نافذة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من أجل التمويل والاستثمار " هدفت هذه الدراسة للكشف عن إحدى طرق التمويل الإسلامي، والمتمثلة في التمويل الأصغر الإسلامي الذي يشكل نافذة تمويل واستثمار لتلك المشاريع ذات الطبيعة الخاصة ومجال العمل وقدرة التوظيف بما يعكس أهميته حيث أسقط الباحثان الدراسة على الجزائر من خلال دراسة مؤشرات الشمول المالي وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2016_2019).

خلصت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي يعتبر متنفس للفئة الأكثر احتياجا للأموال، غير أنها مستبعدة من قبل مؤسسات التمويل، كما خلصت إلى أن السلطات الجزائرية قد أولت اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته في بناء الاقتصاد وتنميته حيث قدم كل من بنك البركة والسلام صيغ تمويلية متعددة ومتوافقة مع أحكام الشريعة.

وفي آخر الدراسة قدم الباحثان جملة من التوصيات من شأنها تطوير هذه الصيغ وابتكار طرق جديدة تتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– دراسة صخري عبد الوهاب و سمية بن علي(2023) بعنوان "مساهمة التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الناشئة–دراسة غرامين بنك و بنك الأمل) سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أثر التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الناشئة من خلال البنكين محل الدراسة ، فبعد تقديم الإطار المفاهيمي لكل من التمويل الأصغر و الشمول المالي توصلا إلى جملة من النتائج أهمها فعالية البنكين في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات الاقتصادية في دولتي بنغلادش و اليمن أين درس الباحثان حالتي كل من بنك غرامين بنك في بنغلادش و بنك الأمل في اليمن و امتدت الدراسة ل10 سنوات(2010–2020) ليوصيا في الأخير بضرورة الاقتداء بالتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال و السعي الدائم لدعم و تمكين الفئات المهمشة و أصحاب المشاريع المبتكرة؛

– دراسة بولمرج وحيدة وكتاف شافية (2021) بعنوان "الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه –تجربة السودان أنموذجا–" عالجت هذه الدراسة وحللت واقع الشمول المالي عالميا وتحديد أهم العوامل التي تحول دون توسعه وتفشيه خاصة في المجتمعات الإسلامية الفقيرة، ثم حاولت الباحثتان معرفة مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في السودان من خلال دراسة مؤشراته خلال فترة الدراسة (2018-2024).

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول منخفضة الدخل، وأوصت هذه الأخيرة بتبني استراتيجيات تدعم التمويل الأصغر الإسلامي باعتبارها أهم دعامة لتعزيز الشمول المالي لهذه الدول وملاذها الأخير لدعم الاستثمار والتنمية.

وسنحاول نحن من خلال دراستنا هذه تقديم أهم الملاحظات والاستنتاجات من خلال عرض وتحليل مجموعة من تجارب الدول التي قطعت أشواطا كبيرا في هذا الموضوع بغية تقديم توصيات والاستفادة منها.

2. الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي

1.2 مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي:

هو تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى كالتأمين، الادخار وتحويل الأموال بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفق صيغ تتماشى مع معايير وضوابط شرعية وفنية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية (بولمرج وحيدة وكتاف شافية،2021)

كما عرفه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على أنه" تمويل عيني أو مالي للمنشآت المختلفة بصيغ تتفق على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشمل المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة والتكافل" (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب2006) وبالتالي فهو عبارة عن آلية تمويلية متوافقة وأحكام الشريعة الاسلامية، تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية واعمار الأرض بالخروج بالفقراء من دائرة الاحتياج إلى التكفف والاستثمار.

وتكمن أهميته في أنه:(على وصفية،2022)

– أداة فاعلة وقوية للتخفيف من حدة ووطأة الفقر، فتقديم التمويل للأسر الفقيرة يساعدها في تنويع وزيادة وحماية مصادر دخلها ويحد من فقرها؛

- تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق المزيد من فرص الشغل؛
- زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى بالأخص التغذية والتعليم والرعاية الصحية، حيث أن التعليم يعتبر من أولى أولويات هذه الأسر بعد تحسين دخلها؛
- المساهمة في رفع إجمالي الناتج المحلي من خلال زيادة وتنويع الإنتاج؛
- يتناسب ومشروعات الأسر الفقيرة ويفتح آفاق واسعة أمام التوزيع العادل للدخل؛
- يعمل نظام التمويل الأصغر الإسلامي على تشجيع الادخار بدل الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية؛
- كما أنه يعتبر أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية فكونه يقوم على مبدأ المشاركة فإن الجميع يشترك ويفكر ويقترح ومن ثم يتحمل المسؤولية ويخاطر.

2.2 مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي:

يستند هذا التمويل على مجموعة من المبادئ أهمها:(أناس لعوير وعقبة سحنون،2023)

- تحريم التعامل بالفائدة (الربا)؛

- مشاركة المخاطر: حيث يتحول أصحاب الأموال من مقرضين إلى مستثمرين، وبذلك يتقاسم صاحب رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار إضافة إلى تقاسم الأرباح؛

- تحريم سلوك المضاربة وكل المعاملات التي تندرج ضمن عدم التأكد والمقامرة والغرر؛

- يتمسك التمويل الإسلامي بالتعاملات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات للحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات والمخاطر المعنوية والتدليس؛

- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي وتمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة والابتعاد عن كل ما هو غير أخلاقي ومحرم لتطوير الفرد والمجتمع والقضاء على الفساد.

وبالتالي فإن التمويل الأصغر الإسلامي يراعي ويقوم على المقاصد الشرعية وتطبيق قاعدتي "الغنم بالغرم" و "الخراج بالضمان" ويسعى لتحقيق العدالة والاستخلاف وعمارة الأرض، كما يستهدف فئات معينة تعاني من نقص الدعم والتمويل.

3.2 منتجات التمويل الأصغر الإسلامي:

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي التمويل باستخدام باقة من الصيغ التي توفرها الشريعة الإسلامية الغراء نذكر منها: (سليمان ناصر ،2012) و (بولمرج وحيدة وكتاف شافية،2021)

– المشاركة: هي أنسب صيغة للاستثمار الجماعي حيث يقدم المشاركون المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع، وفي حال الربح أو الخسارة يتم توزيعها أو تحميلها بحسب نسبة مساهمة كل منهم في رأس المال؛

– المضاربة: هي عقد اتفاق بين طرفين الأول بجهده وخبرته والثاني بماله على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، والخسارة ان حدثت تقع على صاحب المال إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل أو المضارب؛

– لمرابحة: تمثل أبسط الأدوات الشائعة، حيث يطلب من مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي شراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين متفق عليه؛

– الإستصناع: هو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي أو المؤسسة صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، ثم يقوم بالتعاقد مع أحد العملاء بصنع هذه السلعة محل العقد الأول، ويقوم البنك باستلام السلعة في ميعاد استلامها وتسليمها للمشتري وبذلك يحقق الاستصناع التكامل بين الخبرات ورأس المال؛

– السَلَم: يمكن للزبون الحصول على النقد فورا مقابل وعد منه أن يسلم سلعا محددة في المستقبل وهو بديل للتمويل بفائدة؛

– الإجارة: أين يقوم البنك أو مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي بشراء أصل إنتاجي وتأجيره لصاحب المشروع لمدة وبقيمة محددة تفاديا للغرر، ويمكن له التنازل عن ملكية هذا الأصل في نهاية المدة؛

– القرض الحسن: هو دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة، ويرد دون زيادة أو نقصان وغالبا ما يمنح لغرض اجتماعي؛

– الزكاة هي إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، والتمويل عن طريق الزكاة يتيح فرص استثمار متعددة مهما كان العائد المتوقع منها عكس الصيغ الأخرى التي تأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي تنجر عنها كما

أنه يدمج المزيد من الأفراد ضمن الدائرة الإنتاجية ويساهمون في خلق مناصب عمل ودفع عجلة التنمية. (بقور أحمد وآخرون.2021)

3. الإطار المفاهيمي للشمول المالي

1.3 مفهوم الشمول المالي:

تعددت تعريفات الشمول المالي نذكر منها: الشمول المالي هو إمكانية الوصول للخدمات والمنتجات المالية الشاملة من قبل الشركات والأفراد، لتحقيق الغايات المرجوة بفاعلية وجودة عالية مقابل تكلفة معقولة، بشكل مناسب وبطريقة آمنة ومستدامة، وحماية حقوق المستخدمين وتشجيع نشاطاتهم المالية. (يونس صوالحي،2023)

وحسب البنك الدولي "يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم؛ معاملات، مدفوعات، منتجات ادخار، تسهيلات ائتمانية، قروض وخدمات تأمين"

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على أنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي"

كما يعرف في البيرو على أنه دخول واستخدام كل شرائح المجتمع للخدمات المالية. (يسمينة ومزيان،2022)

ويعرفه صندوق النقد العربي على أنه" إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع

والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية." (رامي أو عبيد،2019)

2.3 أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي في:

تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، ويقوي القطاع العائلي من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستقرار للنظام المالي؛

يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية؛

تعزيز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل؛

يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية. (بلعيد مُحَّد وعليه عبد الباسط عبد الصمد، 2023)

3.3 أهداف الشمول المالي:

يمكن تلخيص أبرز أهداف الشمول المالي فيما يلي:

-زيادة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية على جميع مستويات المجتمع وتثقيف المواطنين حول أهمية الخدمات المالية وكيفية الوصول إليها، والاستفادة منها من أجل تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ولاسيما الفقراء منهم؛

-تشجيع مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

-تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛

-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

ويمكن إدراج أهداف الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الاستقرار المالي: من خلال: – قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة؛ ا– لحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ – تعزيز الاستقرار الاجتماعي؛ – تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	**النزاهة والسلامة: من خلال:** – مكافحة غسيل الأموال؛ – مكافحة تمويل الإرهاب؛ – مراقبة الاستغلال الأمثل للنظام المالي	**الحماية المالية للعملاء**: من خلال: – التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا؛ – تنظيم صياغة العقود والبنود ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات؛ – حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز(2021)

4. أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

1.4 أبعاد الشمول المالي:

تتمثل أبعاد الشمول المالي فيما يلي:(شنبي وبن لخضر،2018)

– الوصول إلى الخدمات المالية: يعكس هذا البعد القدرة على استخدام الخدمات المالية في المؤسسة الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستوى الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والمسافة من نقاط تقديم تلك الخدمات؛

– استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام خلال مدى زمني محدد؛

– جودة الخدمات المالية: تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية.

2.4 مؤشرات الشمول المالي:

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للاشتمال المالي العالمي Global Findex والذي يستعمل لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية المصرفية، ويعتبر مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية. وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق هذا الأخير وتطوره. وتتمثل هذه المؤشرات في:(بولمبرج و كتاف،2021)

– مؤشرات امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15سنة فما فوق) لحسابات مصرفية في مؤسسات رسمية؛

– مؤشرات الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين (15سنة فما فوق) بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية؛

– مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية؛

– مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس إمكانية الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية؛

– مؤشر استخدام الحسابات المصرفية: يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور و في دفع فواتير الشراء. (دريد. ح و غريب.ط، 2021)

5. دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز الشمول المالي

يجمع التمويل الإسلامي الأصغر بين التمويل الأصغر و التمويل الإسلامي ،حيث أن التمويل الأصغر القائم على الشريعة له القدرة ليس فقط على الاستجابة للطلب غير الملبى و لكن أيضا على الجمع بين المبدأ الإسلامي الاجتماعي الإسلامي الذي ينادي برعاية الناس الأقل حظا في الحصول على تسهيلات بنكية تقليدية و قدرة التمويل الأصغر على توفير النفاذ المالي إلى الطبقات الفقيرة المسلمة التي ترفض

حاليا منتجات التمويل الأصغر التي لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية .كما تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية في القطاع المصرفي .أي أن لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي و بالتالي دفع عجلة التنمية البشرية و الاقتصادية، حيث أن تقديم تمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الاستقرار المالي و الاقتصادي و الاجتماعي أي يمنح فرصة لهذه الفئات لكي تصبح منتجة و تساهم في رفع الدخل القومي.(حبيب و عبد الكريم،2011)

بالإضافة إلى ذلك فإن التمويل الأصغر الإسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال استهدافه للفئة الأشد فقرا والتي تعزف عن الاستدانة وتوفر لهم صيغ تمويل متوافقة مع الشرع والتي توفر بدائل قائمة على المشاركة في الربح والخسارة كما لا تشترط على طالبي التمويل توفير ضمانات مقابل التمويل أي أن الكثير من الفقراء سيسعون للاستفادة من هذا النوع من التمويل مقارنة بالتمويل الأصغر التقليدي الذي عادة ما يتطلب توفير الضمانات التي تعد حاجزا يحول دونهم. (آمنة خلج،2022)

تمكنت دول جنوب وجنوب شرق آسيا من تحقيق نجاحات واضحة في تفعيل قطاع التمويل الإسلامي الأصغر من خلال تضمينه في المبادرات التنموية، ليصبح التمويل الأصغر موردا مهما لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لفئات المجتمع الضعيفة كالفقراء ومحدودي الدخل.

6. نماذج ناجحة في تطبيق التمويل الاسلامي الأصغر وتعزيز الشمول المالي في الدول الاسلامية:

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم التجارب الناجحة في مجال التمويل الإسلامي الأصغر، والتي ساهمت في تعزيز الشمول المالي، حيث سنبدأ بتجربة بنغلادش باعتبارها من التجارب الرائدة، حيث سنتناولها ببعض التفصيل، إضافة إلى تجارب أخرى في دول إسلامية مختلفة مثل: المملكة العربية السعودية، ماليزيا، و أندونيسيا.

1-تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في بنغلادش:

يعتبر الدكتور مُحَمَّد يونس هو أب التمويل الأصغر الإسلامي، فبعد أن لاحظ بعد دراسته للبنوك أنها قائمة على أسس لا يمكن أن تخدم الفقراء وذوي المشروعات الناشئة، وأنها تعمل لخدمة الأغنياء وحدهم ولا

تقدم قروضها إلا لأصحاب المشروعات الذين يمتلكون الضمانات وتكون لديهم القدرة على السداد، بالإضافة إلى ضخ الأموال من أجل المزيد من الاستثمارات.

لكن سنة 1976 حدث أمر مهم، عندما حاول الدكتور يونس أن يضمن بنفسه خمسة من الفلاحات مقابل قرض تصل قيمته إلى 311 دولار بينهن من بنك غرامين، ورغم محاولاته العديدة للحصول على المزيد من القروض والتي باءت بالفشل بسبب أن مرتبه كأستاذ جامعي لا يسمح له بتقديم أي ضمان إضافي.

وعندما باشرت الفلاحات أشغالهن وقمن بتسديد القروض، تأكد الدكتور يونس أن المغامرة تكاد تخلو من المخاطرة، (قسوم وبن تومي،2016). وفي سبتمبر 1983 تحول المشروع إلى بنك مستقل باسم بنك غرامين " Grameen Bank "بمساهمة حكومية قدرها 60% من رأس المال المدفوع والنسبة الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين، وتناقصت نسبة مساهمة الحكومة لتصل إلى 6%سنة 2007 و94% للمقترضين، ويعرف بنك غرامين على أنه بنك الفقراء (بنك القرية) وتجربة سباقة ورائدة في التمويل الأصغر الإسلامي ومساهمته في تنمية مداخيل الأفراد والمجتمع في بنغلادش. (عبد الوهاب وسمية،2023)

وقد ساهم التمويل الأصغر الإسلامي في التقدم الملحوظ ببنغلادش في الحد من الفقر من خلال العقود الماضية، ويضم قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في بنغلادش ستة بنوك إسلامية وعشرين مؤسسة من أهمها البنك الاجتماعي المحدود وبنك بنغلادش الإسلامي المحدود (IBBL) والذي يعتبر أكبر مزود للتمويل الأصغر الإسلامي بحصة 80% من سوق التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد. (Syed Ahmed.2020)

حيث تخضع البنوك المقدمة للتمويل الأصغر الإسلامي لإشراف البنك المركزي، بينما تشرف هيئة تنظيم الإقراض الأصغر (MRA) على المنظمات غير الحكومية المقدمة للتمويل الأصغر ، و هي هيئة حكومية لتعزيز التنمية المستدامة لقطاع التمويل الأصغر و خلق بيئة ملائمة لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال رصد مراقبة التمويل الأصغر و الإشراف على المنظمات، و قد تم إنشاء الهيئة في عام 2006 بهدف ضمان الشفافية و المساءلة لمقدمي خدمات التمويل الأصغر ،و يلزم حصول المنظمات غير الحكومية على

موافقة الهيئة لتقديم خدمات التمويل الأصغر، و حتى نهاية 2019 تم إصدار الهيئة لـ 842مؤسسة تمويل أصغر إسلامي.

ويمكن اعتبار بنك بنغلادش الإسلامي المحدود (IBBL) من أكبر مقدمي خدمات التمويل الأصغر الإسلامية في بنغلادش، وتتمثل الأهداف الرئيسية له في توفير فرص استثمارية في القطاع الزراعي وغيره في القرى، توفير التمويل لفقراء الأرياف، وتوفير فرص العمل الحر وتوليد الدخل للقرويين للحد من الفقر الريفي باتباع نهج التنمية الريفية المتكاملة، ونشر مرافق استثمار آبار مياه الشرب وتقديم الخدمات التعليمية والصحية للأشخاص المحتاجين. (أسامة الانصاري وآخرون،2022)

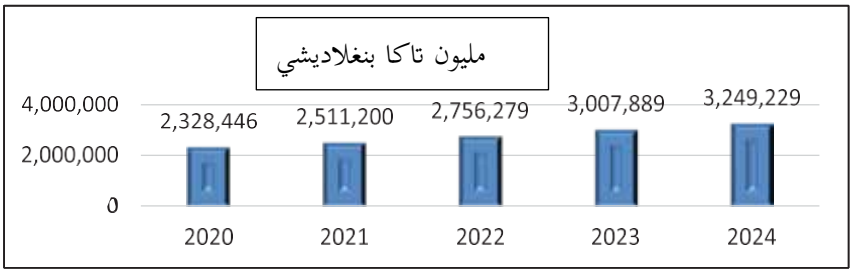
فقد فتح "بنك غرامين" المجال للفقراء للحصول على التمويل حتى بدون ضمانات و ركز في ذلك على صيغتي المضاربة و المشاركة، كما أن عدم استخدامه للربا و تركيزه على المشاركة عزز من العدالة و تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة و التي تعتبر الأساس لأي اقتصاد خاصة في الوقت الحالي ،فقد عكست تجربة هذا البنك دور التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي بتمويله للمشاريع الصغيرة و وصوله لكل شرائح المجتمع ، حتى الفقيرة منها حيث يقدم قروضًا بدون فوائد لمساعدة المتسولين على بناء قدراتهم المالية حتى لا يضطروا للتسول مرة أخرى. حتى الآن، تخلّى 21,258 عضوًا عن التسول وأصبحوا مستقلين ماليًا.

ولغاية جانفي 2026، بلغ إجمالي مبلغ القروض الموزعة من قبل بنك جرامين، منذ تأسيسه، 41,608.38 مليون دولار أمريكي (3,544,245.43 مليون تاكا بنغلاديشية) لأكثر من 10.84 مليون عضو مقترض، 97% منهم من الأعضاء الإناث. اتباعًا لممارسات مصرفية استثنائية، ضمنت بنك غرامين معدل استرداد مربح بنسبة 95.52% (اعتبارًا من يناير 2026) وهو أعلى مقارنة بأي أنظمة مصرفية أخرى.

اعتبارًا من يناير 2026، تبلغ القروض المستحقة للبنك 1,429.72 مليون دولار أمريكي (174,883.60 مليون تاكا) ورصيد الودائع 1,947.44 مليون دولار أمريكي (238,210.80 مليون تاكا).

كما يوضح الشكل الموالي الصرف التراكمي للقروض طيلة الخمس سنوات الأخيرة حيث بلغ نهاية سنة 2020 مبلغ 2,328,446 مليون تاكا ليصل نهاية سنة 2024 إلى 3,249,229 مليون تاكا مما يعكس ارتفاعا و نموا بنسبة 39.54% في فترة الخمس سنوات الأخيرة و بمعدل نمو سنوي قدر ب7.91% .

الشكل رقم(01):الصرف التراكمي للقروض



المصدر: التقرير السنوي لبنك جرامين 2024

2- البنك الإسلامي للتنمية المملكة العربية السعودية:

وهو مؤسسة دولية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في العالم الإسلامي من خلال تقديم تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلتزم بتقديم تمويلات إسلامية وفقًا لمبادئ الشريعة الاسلامية، ويساهم في تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة وغيرها من البلدان الإسلامية، مع التركيز على العدالة الاقتصادية وتقليل الفوارق الاجتماعية.

فهو يوفر التمويل من خلال صيغ شرعية مثل المشاركة والمضاربة، مما يتيح للمستفيدين من المشروع المشاركة في الأرباح والخسائر بدلًا من تحمل عبء الفائدة، مما يعزز الاستقرار المالي ويوفر بيئة اقتصادية أكثر عدالة، إضافة إلى أنه يدعم الشباب ويعمل على تمكين المرأة من خلال العديد من البرامج حيث استفادت سنة 2024 أكثر من 83,000 امرأة من مبادرات تمكين المرأة مما أدى إلى زيادة نسبة الشمول المالي لتلك النسوة. (الموقع الالكتروني للبنك والتقارير المالية للبنك بتصرف)

كما يحرص البنك لتنمية القطاع الخاص، على تعزيز تنمية هذا القطاع، وذلك بالتصديّ لمهامّ أساسية، كتوفير التمويل، ولا سيما للقطاعات الاقتصادية الأساسية) كالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية)من أجل حفز التقدُم المستدام والشامل.

وفي سنة 2024، بلغت اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 663.0 مليون دولار أمريكيّ، ووُجِهت للدعم المالي للمؤسسات الشريكة والاستثمار في مبادرات تنمية القطاع الخاص. وفي هذه السنة، توزعت هذه الاعتمادات بين خطوط تمويل (49.02%) وتمويل آجِل (50.98%)، طبقاً لتركيز المؤسسة على مهامها الاستراتيجية والأساسية. وهكذا بلغ إجماليّ الاعتمادات التراكمية للمشاريع منذ إنشاء المؤسسة 7.58 مليار دولار أمريكيّ.

ومن حيث التوزيع القطاعيّ، خُصّصت 49.02% من اعتمادات المشاريع الجديدة لقطاع التمويل، ووُجِهت الاعتمادات الأخرى للقطاعات غير المالية الشديدة التأثير، كالصناعة والتعدين (20.43 %)، والنقل (12.02 **%**)، والطاقة (11.16 %)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.(7.36%)

ولا يجسّد هذا النموّ التزام البنك بالوفاء بالاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء فحسب، بل يتجاوز أيضاً الهدف السنويّ بنسبة 12.8 %. ويبلغ مجموع المشاريع المعتمدة 45 مشروعاً في 28 بلداً عضواً، وتركز أساساً على قطاعي الزراعة والنقل.

حيث وحسب التقارير السنوية للبنك تم تمويل 1.7 مليون مزارع وخدمات زراعية أدت إلى زيادة المحاصيل بمقدار 190,000 طن، وتم إنشاء أكثر من 60,000 منشأة تقدم خدمات متنوعة لعدة قطاعات أهمها قطاع النقل حي ث استفاد أكثر من 3.5 مليون شخص من تلك الخدمات، وفي مجال الطاقة تم ربط أزيد من 864,000 بيت بالكهرباء. (التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية،2023و 2024)

3- مؤسسة التمويل الأصغر في ماليزيا "أمانة اختيار (AIM):

مؤسسة Amanah Ikhtiar Malaysia (AIM)، التي تأسست في ماليزيا، تعد من التجارب الناجحة في التمويل الإسلامي الأصغر. حيث تقوم المؤسسة بتقديم قروض ميسرة للمجتمعات الفقيرة،

خاصة في المناطق الريفية، ويتم تطبيق مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في هذه التمويلات، مما يعزز من قدرة الأفراد على إنشاء مشاريعهم الصغيرة ويزيد من استدامتها. AIM تعتمد على العمل الجماعي في تقديم القروض، حيث يكون الأفراد في مجموعات صغيرة مسؤولين عن سداد القروض. (فاطمة مرابط، أنيسة بركان،2022، بتصرف)

فالتمويل الأصغر الإسلامي في ماليزيا يعد جزءًا أساسيًا من السياسات الحكومية لدعم الشمول المالي، ويساعد هذا التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز من فرص العمل ويحسن من جودة حياة الأفراد في المناطق الريفية والحضرية، كما يعزز هذا النظام من الشمول المالي عبر توفير حلول تمويلية عادلة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أمانة إختيار ماليزيا (**AIM**) هي أكبر منظمة للائتمان الصغير في ماليزيا .منذ تأسيسها في عام 1987، قامت بتوزيع أكثر من 2.3 مليار رينغيت ماليزي كقروض لـ 262,000 مقترض.

و قد أكدت **AIM** أن لديها أعلى معدل سداد في العالم، بنسبة 99.2% و هذا ما يظهر جليا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تمويلات ونشاطات مؤسسة أمانة اختيار(**2024 – 2020**)

السنة	إجمالي التمويلات الموزعة سنويًا (مليون رينغيت)	عدد المستفيدات النشطات	معدل استرداد القروض(%)
2020	**2,400**	**338,000**	**99.1%**
2021	**2,550**	**342,000**	**99.5%**
2022	**2,100**	**320,000**	**99.8%**
2023	**2,300**	**325,000**	**99.9%**
2024	**2,600** *	**322,000**	**99.9%**

*الرقم لعام 2024 يشمل مبادرات خاصة مثل صندوق تمكين المرأة الهندية.(**PENN**)

و فيما يلي أهم ما ميز نشاطاته في تلك الفترة:

- التركيز على قروض التعافي (**I–Penyayang**) لدعم المشاريع المتضررة من جائحة كورونا وتقديم فترات سماح.
- إطلاق برامج رقمية لتسهيل السداد عبر الإنترنت وزيادة كفاءة التحصيل.
- توسيع مظلة التمويل لتشمل قطاعات ريادة الأعمال الحديثة وتكثيف الدورات التدريبية في الإدارة المالية.
- في سنة 2024 تم إطلاق "صندوق تمكين المرأة الهندية (**PENN**) "وتخصيص ميزانية ضخمة لدعم رائدات الأعمال في المناطق الحضرية.

(التقارير السنوية الرسمية الصادرة عن **Amanah Ikhtiar Malaysia (AIM)**. و بيانات البنك المركزي الماليزي **Bank Negara Malaysia**)

7. خاتمة:

- وفي الأخير يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أن التمويل الأصغر الإسلامي قد تجاوز كونه أداة استراتيجية لتقديم القروض، فأصبح محركاً جوهرياً ولبنة أساسية تعزز الشمول المالي والتنمية المستدامة. ومن خلال استعراض التجارب السابقة، يمكن تلخيص أبرز النتائج والتوصيات فيما يلي:
- أولاً: نتائج الدراسة
- الملاءمة الثقافية والعقدية :حيث أثبتت التجارب السابقة أن التمويل الأصغر الإسلامي قد نجح في جذب واستقطاب الفئات "المستبعدة اختيارياً" من النظام المالي التقليدي لأسباب دينية، مما أدى إلى رفع نسب الشمول المالي في المجتمعات الإسلامية.
- كفاءة نموذج الضمان الجماعي :أظهرت مؤسسة "أمانة اختيار" أن الاعتماد على الثقة والمسؤولية التضامنية (بدلاً من الضمانات العينية) يحقق معدلات استرداد استثنائية تتجاوز 98%، ويقلل من مخاطر التعثر.
- الاستدامة والربحية :أكدت التجارب السابقة إمكانية الجمع بين الهدف الاجتماعي والربحية المالية، حيث يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تحقق اكتفاءً ذاتياً وتوسيعاً لعملياتها دون الاعتماد الدائم على الهبات وهذا ما ظهر جليا من خلال فكرة الدكتور مُحَمَّد يونس في بنك غرامين.
- تمكين المرأة :تبين أن التركيز على تمويل النساء يؤدي إلى أثر مضاعف على مستوى معيشة الأسرة، وتعليم الأبناء، والاستقرار الاجتماعي.
- ثانياً: التوصيات
- تبني التحول الرقمي :ضرورة دمج التكنولوجيا المالية (**FinTech**) في عمليات التمويل الأصغر لتقليل التكاليف التشغيلية والوصول إلى المناطق النائية بكلفة أقل.
- تنويع الصيغ التمويلية :عدم الاكتفاء بـ "القرض الحسن"، والتوسع في استخدام صيغ (المرابحة، المشاركة، والسلم) لتلبية احتياجات الأنشطة التجارية والزراعية المتنوعة.

- التكامل مع الزكاة والأوقاف :توصي الدراسة بتفعيل دور الصناديق الاجتماعية (الزكاة والوقف) كأدوات دعم فني أو ضمانات لمشاريع الفقراء، مما يقلل من عبء الرسوم الإدارية على المقترضين.
- البيئة التشريعية :دعوة الحكومات لتطوير أطر قانونية مرنة تدعم استقلالية مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وتوفر لها الحماية اللازمة والرقابة الفعالة.

8. قائمة المراجع:

1- بولمرج وحيدة وكتاف شافية، الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه تجربة السودان أنموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع العدد 03، 2021

2- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات، جدة السعودية، 2006، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

3- إناس لعويرة وعقبة سحنون، لتمويل الأصغر الإسلامي نافذة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من أجل التمويل والاستثمار، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 8، 2023

4- بقور أحمد وآخرون، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي،مجلة آراء الاقتصادية و الإدارية ،آفلو ،الجزائر،المجلد03،العدد02، 2021

5- فاطمة مرابط، أنيسة بركان، دراسة مقارنة بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر في مكافحة الفقر وتعزيز الشمول المالي على ضوء تجارب وطنية وعالمية، مجلة الابداع، المجلد 12، العدد 1،

6- يونس صوالحي، تعزيز الشمول الملي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي مجلة الإسراء الدولية المجلد 14،العدد 01، 2023

7- قاسي يسمينه ومزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية–، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 05،العدد01،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،الجزائر، 2022

8- رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، من إصدارات صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة،2019

9- بلعيد مُحَمَّد و عليه عبد الباسط عبد الصمد، الشمول المالي و مدى تأثيره على الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري للفترة (2017-2010) مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 07، العدد01، 2023

10- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية المجلد 04، العدد02، 2021

11- صورية شنبي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 03، العدد02، 2018

12- دريد حنان وغريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد01، 2012

13- آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2022

14- حبيب أعطية وعبد الكريم قندوز، دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021

15- عبد الوهاب صخري وسمية بن علي، مساهمة التمويل الصغر في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الناشئة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، 2023

16- حنان قسوم وبدرة بن تومي، فعالية نظام التمويل الأصغر في الاقلال من الفقر دراسة حالة بنك جرامين والبنك الوطني للتنمية بمصر، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، المجلد5، العدد09، 2016

17- أسامة مُحَمَّد الانصاري وآخرون، الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السعودية مجلة المقدمة، المجلد 2، العدد 10، 2022

18- Syed Ahmed, Miccrofinance in Bangladesh Acase Study on 20Isamic Microfinance.Thesis for Master Of Business Administrations.20

المواقع الالكترونية:

https://www.isdb.org/ar -
/https://aim.gov.my
/https://www.bnm.gov.my
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview